فى إطار حرائق المصانع المتكررة والتى تهدد الاقتصاد القومى

التأمين ضد أخطار الحريق ضرورة قومية

لاشك أن الصناعة المصرية قد بلغت مبلغاً من التقدم العلمى والتكنولوجى لا يمكن تجاهله وأن هناك كوكبة من رجال الصناعة قد أصبحت مثالاً يقتدى به فى أمور هامة ومحورية مثل نقل التكنولوجيا واقتناء خطوط الإنتاج الحديثة التى تحافظ على البيئة وتحقق وفرة الإنتاج. كل هذا يؤهل الاقتصاد المصرى بما فى ذلك الصناعة من الاقتراب من مرحلة انطلاقة نرجو لها أن تتنامى إلا أنه يجب ألا يغيب عنا أن تحقيق مثل هذه الانطلاقة له أدواته بمقياس مناخ وبيئة قطاع الأعمال وتطوير البنية الأساسية بصورة مستمرة بما فى ذلك منظومة توافر الطاقة والطرق ووسائل النقل وغيرها وأيضاً خدمات التأمين بقنواته العصرية والمتطورة ,ولنقف عند هذه المحطة الأخيرة وهى محطة التأمين على المخاطر الصناعية. وهذه مهمة ضرورية خاصة مع كثرة وضراوة حوادث الحريق ذات الطبيعة الصناعية التى تتواتر أخبارها المفزعة بحيث أصبحت خسائرها تتعدى المليارات والتى يتخذ مؤشرها اتجاهاً صاعداً على التوالى، كان لابد من وقفة لنراجع منظومة الحرائق الصناعية وعلاقة ذلك بصناعة التأمين عليها وما يستتبع ذلك من واقع نرجو له أن يتطور مؤدياً دوراً أفضل محققاً المصلحة المشتركة والقدرة على المنافسة فى ذات الوقت.

ولهذا نطرح آراء الخبراء والمتخصصين لمواجهة هذه الظاهرة، حيث يرى **الدكتور مهندس نادر رياض رجل الصناعة ورئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية** ان هناك عدة نقاط هامة يجب مراعاتها منها :

● ضرورة تخصيص ميزانية مناسبة لتأمين فعلى يشمل كافة الأخطار بكافة المواقع على امتداد الشركة الصناعية وفروعها ومخازنها.

● الاستعانة بخبير تأمينى يراجع الأخطار المحتملة والتى قد تحتاج إلى ضم أكثر من وثيقة تأمينية لتتكامل مع بعضها, مثال ذلك: خطر الحريق والانفجارات وإن تسبب بعضها فى الآخر - تأمين البضائع فى الطريق وإن نجمت عنها حوادث أو سرقات - حوادث الشغب والاضطرابات والصواعق وغير ذلك مما قد يراه الخبير التأمينى .

● الاستعانة بخبير خارجى فى شئون الإطفاء والحريق يقترح ما يراه لتقليص حجم الأخطار المحتملة من عمل فواصل للعنابر الكبيرة والمخازن والاهتمام بتقليل حجم الخامات المستخدمة داخل عنابر التشغيل وتوفير وسائل الإطفاء اليدوية منها والذاتى التشغيل وكذا عمل خطة مكافحة للحرائق يدرب عليها القائمين على شئونها وكذا خطة إخلاء للأفراد على ألا يبدأ تشغيل خط الإطفاء الآلى إلا بعد إتمام إخلاء الموقع من الأفراد .

● الحرص على أن تعتمد شركة التأمين خطة الخبير الاستشارى لشئون الحريق وتثبت ذلك فى الوثيقة حتى لا يختلف حول كفاية خطة الإطفاء وعدد الأجهزة اليدوية المتاحة بالموقع فى حالة حدوث ما لا يحمد عقباه.

● يجب أن يحرص الصناع على التأمين على المعدات والآلات بنظام الاستبدال بالبديل الجديد وهو وعاء تأمينى متاح له تكلفته يسمح فى حالة احتراق معدة أو خط إنتاج بشراء الجديد عوضاً عن التالف من خلال قيمة تقديرية يتفق عليها مسبقاً، إذ أن غير ذلك يؤتى بتعويض خاضع لقيمة الاستهلاك غير قادر على شراء آلة بديلة.

● الحرص دائماً على إبلاغ التأمين بكل آلات أو معدات أو خطوط إنتاج جديدة تصل المصنع لتضم لوثيقة التأمين من خلال ملحق خاص بها.

● من المحمود له قيام بعض المصانع الرائدة بعمل وثيقة تأمين وادخار شاملة للعاملين ضد العجز والوفاة لها خاصية الادخار بحيث تؤمن مكافأة مجزية للعامل عند بلوغه الستين وتغطى ضمناً حالات العجز والبطالة فى حالة حدوثها بسبب العمل أو غير ذلك مما يزيد من انتماء العامل للمؤسسة كمردود ايجابى.

● الحرص على التأمين على كافة مرافق الشركة وعلى وجه الخصوص أوناش الشوكة - المصاعد - الأوناش العلوية - غلايات البخار - مولدات الكهرباء على أن يرفق بالوثيقة شهادة صلاحية التشغيل صادرة عن إحدى الجهات المختصة وعلى رأسها الاتحاد المصرى للتأمين.

● ضرورة اعطاء الحق للاتحاد المصرى للتأمين فى أن يصدر شهادات المطابقة لأنظمة الإطفاء، ودرجة كفايتها للغرض منه ومتابعة عقود الصيانة اللاحقة للتركيب وإصدار شهادات بالاطلاع عليها مما يعتبر شرطاً لازماً لشركات التأمين لإبرام عقودها مع الشركات الصناعية التى يزيد حجم المخاطر فيها على حد معين أو تبلغ قيمة بوالصها التأمينية ما يتعدى قيمة معين، هذا المطلب هو إقرار لواقع دور اتحاد شركات التأمين الألمانية VdS وغيرها فيما يخص تلك المجالات التأمينية، وقد رأينا فى مناسبات عديدة أن عدم اعتماد أجهزة إنذار للحريق وكاشفات للدخان واردة من الصين نتج عنه عدم صلاحية تلك المكونات للتركيب فى السوق الالمانى مما اضطر مستورديها إعادتها إلى الصين لتظهر بعدها فى الأسواق أصنافاً مطابقة للمواصفات التى تشرف عليها اتحاد شركات التأمين سواء بنفسها أو بالتعاون مع ما يتوازى مع هيئة المواصفات والجودة الألمانية.

● على الدولة من خلال أجهزتها المشرفة على الأسواق والإنتاج الصناعى أن تلزم الصناع المنتجين لأجهزة الأمن والأمان من أوعية ضغط وأجهزة إطفاء بما فى ذلك أنظمة الإنذار والإطفاء الآلى للالتزام بالمواصفات المحلية والعالمية والحصول على شهادات مطابقة لها لهذا الإنتاج مع تحديد نوعياته وذلك حتى لا يتسلسل الردئ مسبباً الكوارث التى نشهدها كل يوم ولتقوم تلك السجلات كمرجع رئيسى أمام شركات التأمين والحماية المدنية وخبراء الإطفاء والتأمين ومكاتب التصميمات الإنشائية والمعمارية للرجوع إليها.

د. م. نادر رياض

الخبراء يطرحون

١٠ محاور مهمة للتعامل مع أخطار الحريق

جريدة الاهرام (الصفحة 7) 2010/5/5